بيان صحفي ١٨ ديسمبر ٢٠١٢

علاقة تونس والاتحاد الاوروبي في مجالات التجارة والاستثمار واثارها التنموية والحقوقية :لا بد من تقييم المرحلة السابقة واعتماد المقاربة الحذرة التي تراعي تطوير الرؤية والاستراتيجية الوطنية التنموية الانتاجية الحامية لحقوق المواطنين

دعا كل من الاتحاد العام التونسي للشغل، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وجمعية البحوث حول الديمقراطية والتنمية الى ندوة حول علاقة تونس والاتحاد الاوروبي في مجالات التجارة والاستثمار واثارها التنموية والحقوقية، عقدت في تونس يوم الاثنين في ١٧ ديسمبر ٢٠١٢. وقد ركزت الندوة على نقاش التوجهات في ظل الاعلان السياسي حول "وضع الشريك المتقدم" لتونس مع الاتحاد الاوروبي وتوسيع علاقاتها التجارية والاستثمارية مع الاتحاد الاوروبي من خلال التفاوض حول التجارة في الخدمات، حماية المستثمر، قوانين المنافسة، والمشتريات الحكومية، وهي كلها تحمل ابعادا اقتصادية وتنموية وحقوقية عميقة، ولا بد ان تطرح على الرأي العام في المرحلة الدقيقة التي تمر بها تونس من جهة اعادة النظر في النموذج والسياسات التنموية والاقتصادية .

وقد طرحت الندوة التوجهات والمقترحات التالية:

1. التاكيد على التزامات تونس وفق العهود الدولية لحقوق الانسان، بما في ذلك العهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الدولية لالغاء كل اشكال التمييز ضد المرأة، كارضية لمراجعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في تونس ولمراجعة التعاون الدولي مع الاتحاد الاوروبي والعلاقات الدولية الاخرى، مع اهمية الفصل مع مقاربة "وفاق واشنطن" النيو-ليبرالية.
2. اهمية العمل باتجاه "توافق تونسي" حول الاولويات التنموية الوطنية مع الاخذ بعين الاعتبار اهمية التعاون الاقليمي خاصة مع الشعوب والدول التي تتعامل مع مراحل تاسيس ديمقراطي مثل تونس.
3. التاكيد على دور الدولة التنموية الديمقراطية المنتجة، واستعادة دور الدولة في ادارة سياسات ماكرو-اقتصادية ذات ابعاد تنموية، وتعزيز دور ناظم، محفز، ومنتج للدولة، دور يتكامل مع دور القطاع الخاص ويحفزه، ويحرص على الحفاظ على توازن العلاقة الدينامكية ذات القيمة المضافة ما بين السوق الداخلية والخارجية، وتصميم التموقع في النظام الدولي من خلال سياسات الاستثمار التجارة الخارجية والاستثمار والتعاون الدولي المتناغمة والمنصهرة مع التنمية المنتجة والمستدامة.
4. الربط بين نقاش عملية بناء القدرات الانتاجية الدينامكية ومسالة توفير الشروط الملائمة على المستوى الماكرو-اقتصادي، بما في ذلك اعتماد سياسات نقدية ومالية تتجاوز مجرد اتخاذ التدابير التي تلجم التضخم وتجذب رؤوس الاموال الاجنبية، بل تعتمد مقاربات تتجاوب مع احتياجات القطاعات الانتاجية والقطاع الخاص الوطني والتنمية الجهوية.
5. التاكيد على ان علاقة سياسات التجارة الخارجية والاستثمار بالمخرجات التنموية ليست ببديهية ومطلقة، بل لا بد من اعتماد سياسات انتقائية تحاول ان تربط سياسات التجارة والاستثمار باهداف الانتقال الى مسارات انتاجية ديناميكية في تونس، تدر فرص العمل اللائق وتتربط بقيمة مضافةتكنولوجياً وببنية انتاجية تساهم في التصدير لكن تتفاعل كذلك مع الطلب المحلي.
6. ربط مراجعة سياسات وقوانين الاستثمار القائمة حاليا في تونس بعملية مراجعة مقاربة العملية الانتاجية المدرة لفرص العمل، والمربوطة باقامة مكامن انتاج جديدة ذات قيمة مضافة، وتدعيم قدرات الدولة المؤسساتية الناظمة لهذه المسارات.
7. تقييم نظام الحوافز للاستثمار بناء على مؤشرات نوعية واثره على الاداء المنتج، والحفاظ على التوازن بين الحوافز المقدمة الى الاستثمارات والنتائج المحققة على مستوى توفير فرص العمل، وعلى التوازن بين حقوق المستثمر والتزاماته، والحفاظ على حق الدولة في تنظيم القطاعات ورعايتها.

في مجال المسارات والاتفاقيات المضمنة وفق "وضع الشريك المتقدم" لتونس مع الاتحاد الاوروبي:

1. الحذر في مقاربة المفاوضات الجديدة المطروحة مع الاتحاد الاوروبي، مع التأكيد ان اية حكومة مؤقتة لا يجب ان تأخذ التزامات على مستوى التعاون الدولي قد تلزم تونس على المديين المتوسط والبعيد، خاصة ان مثل هذه الالتزامات يجب ان تبنى على اساس رؤية واستراتيجية تنموية طويلة الامد تاتي في ظل دستور متوافق عليه.
2. بلورة التصور الوطني حول منوال التنمية التونسي أولا، وبناء عليه تأسيس معالم منوال التعاون الدولي مع الاتحاد الاوروبي، وبالتالي نقل تونس من موقع المتلقي الى موقع المبادر لطرح ما يناسبه ويناسب حاجاته التنموية.
3. اعمال جدي للمقاربة الحقوقية التي تعنى بحقوق المرأة والعدالة الجندرية في اطار الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، بما في ذلك اهمية اعمال اطار عمل اسطنبول بالاضافة الى الاتفاقية الدولية لالغاء كل اشكال التمييز ضد المرأة، وترسيخ مبدأ المساواة واعمال حقوق المرأة في كل جوانب التعاون والشراكة بما في ذلك سياسات التعاون الاقتصادي والمالي والتجاري والاستثماري، بما يضمن مساهمة هذه السياسات في تعزيز المساحات والفرص لمشاركة المرأة في المجال الاقتصادي وولوجها الى الحقوق والحمايات الاجتماعية.
4. التمهل في إطلاق أي مفاوضات حول تحرير الخدمات والمنتجات الزراعية بالاضافة الى الاستثمار والمشتريات الحكومية وقوانين المنافسة مع الاتحاد الاوروبي ريثما تنجز الحكومة تقييمها لمنوال التعاون الذي طبق مع الاتحاد الاوروبي منذ ١٩٩٥ وللاتفاقيات السابقة وأثرها على واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعلى البطالة والفقر والتنمية المستدامة والحقوق البيئية والتنمية الجهوية، الى جانب الالتزام بالمسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص.
5. في مجال مسار موائمة وتلاقي سلسلة التشريعات والنظم الاقتصادية في تونس مع الحالة الاوروبية، لا بد من التأكد من مدى ملاءمة ذلك مع احتياجات تونس، خاصة وانها تواجه تحديات تنموية واقتصادية-اجتماعية مغايرة للوضع في معظم دول الاتحاد الاوروبي، والحذر من ان مثل هذه المسارات قد تؤثر على السلطة الوطنية في ضبط التشريعات.
6. ربط النقاش المتعلق بسياسات الهجرة بنقاش مسارات التنمية، خاصة وان الأسباب الرئيسية للهجرة تكمن اما في نقص الحريات أو التحديات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي رفض ان يتم معالجة مسألة الهجرة بصورة احادية او بمقاربة امنية، وهو ما يتطلب اعادة النظر في القوانين المقيدة للهجرة بما في ذلك تلك المتعلقة بانتقال اليد العاملة ضمن اتفاقيات التجارة بما يتوافق ومواثيق حقوق الانسان والحق في العمل والتنقل.

وفي الختام، تم التأكيد على ضرورة تنظيم حوار ممأسس مع مختلف مجموعات المجتمع المدني والقوى العمالية والاجتماعية، يتضمن المشاركة في جميع مراحل تصميم السياسات وتحديد المشاريع والبرامج، والتنفيذ والتقييم .